منظومة الحماية الاجتماعية في سلطنة عُمان
(الواقع والمأمول)

الاستـــلام: 27/ 08 /2025
التحكيم: 26/ 09 /2025
القبـــــول: 27/ 09 /2025

هلال بن أحمد الحبسي [1،*]

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

1 قسم الدراسات الانسانية - كلية الآداب والعلوم الانسانية - جامعة الشرقية - عمان
* عنوان المراسلة: hilal.alhabsi@asu.edu.om

منظومة الحماية الاجتماعية في سلطنة عُمان (الواقع والمأمول)

الملخص:

تقدم الدراسة محاولة تحليلية لاستقصاء واقع منظومة الحماية الاجتماعية في سلطنة عُمان كدراسة حالة، لمحاولة معرفة الإجابة عن تساؤل رئيس: ما مدى كفاية برامج الحماية الاجتماعية في توفير مظلة آمنة للمجتمع العماني؟ بتحليل مجموعة من المتطلبات الأساسية في تكوين منظومات الحماية الاجتماعية، وفقاً لمعايير المنظمات الدولية مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تشمل: مكونات برامج منظومة الحماية الاجتماعية وشموليتها للفئات الاجتماعية كافة ومدى كفايتها، والأدوار الطارئة والدائمة التي تقوم بها منظومة العمل.

الدراسة استوعبت جميع برامج منظومة العمل لتحليل مدى قدرتها على تحقيق التغطية الشاملة للفئات الاجتماعية، وتناولت الدراسة تحليلاً للأدوار الدائمة والطارئة. ومنها توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج؛ أهمها: وجوب التنوع في البرامج والخدمات التي تقدمها منظومات الحماية الاجتماعية؛ لتحقيق التغطية المناسبة والوصول إلى كافة الفئات الاجتماعية المحتاجة للدعم والمساندة، وضرورة تحديث آليات الاستهداف؛ نظراً لطبيعة تغير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمعات.

الكلمات المفتاحية: ***الحماية الاجتماعية - العدالة الاجتماعية - المساواة الاجتماعية***

https://doi.org/10.20428/jss.v31i9.3281

The Social Protection System in the Sultanate of Oman (Reality and Hope)

Dr. Hilal Ahmed Alhabsi [1, *]

Abstract:

The study presents an analytical attempt to explore the reality of the social protection system in the Sultanate of Oman as a case study, in an attempt to answer a key question: How adequate are social protection programs in providing a safe haven for Omani society? This is achieved by analyzing a set of basic requirements for establishing social protection systems in accordance with the standards of international organizations such as the United Nations Population Fund and the United Nations Development Programme. These include: the components of social protection system programs, their comprehensiveness and adequacy, and the emergency and permanent roles played by the work system.

The study covered all programs within the work system to analyze their ability to achieve comprehensive coverage for social groups. The study also analyzed the permanent and emergency roles. Through this, the study reached a set of conclusions, the most important of which is the need to diversify the programs and services provided by social protection systems to achieve adequate coverage and reach all social groups in need of support and assistance. It also emphasized the need to update targeting mechanisms given the changing nature of social and economic conditions in societies.

Keywords: *social protection - social justice - social equality*

[1] Department of Humanities - College of Arts and Humanities - A'Sharqiiyah University – Oman.
* Corresponding Email Address: hilal.alhabsi@asu.edu.om

المقدمة

تمثل منظومة الحماية الاجتماعية وبرامجها المتنوعة جوهر عملية تعزيز رأس المال البشري للفئات الاجتماعية المختلفة للمجتمعات البشرية؛ إذ توفر هذه المنظومة سبل العيش الكريم، وتضمن تحقيق العدالة الاجتماعية في صورتها الواقعية، وتعمل كأداة فعّالة لتعزيز الانتماء الوطني بتجسيدها آليات إحقاق الحقوق العامة للمواطنين؛ إذ إن ضمانة العيش الكريم لجميع المواطنين هو حق عام على الدول أن تضمنه لمواطنيها. ويشير لطفي إلى أن المسألة الاجتماعية أصبحت تشكل تحدياً أساسياً لشرعية الدولة، وشرطاً حاسماً لتحقيق السلم الاجتماعي في ضوء التحولات المرعبة، التي أصبح ينتجها النظام الاقتصادي العالمي، وتداعيات سياسات التخلي، حيث تفاقمت مؤشرات العزلة والفقر والإقصاء، هذه التحديات حتمت على الدول وضع تدخلات نوعية لتعزيز التماسك الاجتماعي، مما سمح ببروز مفهوم الحماية الاجتماعية (لطفي، 2008، ص17)، عرفت البشرية قبل ظهور الضمان الاجتماعي بشكل خاص، ونظم الحماية الاجتماعية بشكل عام، أنظمة متعددة لحماية الأفراد من خطر الحاجة والعوز، ويتعلق الأمر بنظام التعاون الاجتماعي، نظام التأمين التجاري، نظام التدارك الاجتماعي ونظام الإعانة الاجتماعي (زمزم، 2021، 106).

تضاعف الاهتمام ببرامج الحماية الاجتماعية على المستوى الدولي، بعد أن عصفت بالعالم جائحة (كوفيد 19)، لما وفرته هذه البرامج من حماية طارئة للمجتمعات بسبب التأثيرات السلبية والعميقة على عدم انتظام عمليات التفاعل الاجتماعي، التي تعطلت بسبب الجائحة، مما عزل قطاعات بشرية بكل المجتمعات عن استئناف أنشطتها الاقتصادية والمعيشية، وبرزت منظومة الحماية الاجتماعية درعاً يقي المجتمعات من مشكلات مزدوجة بسبب توقف الأنشطة الحياتية.

تشهد سلطنة عُمان مثل غيرها من دول العالم، ظروفًا طارئة تقتضي أن توفر احتياطات وإجراءات عملياتية آمنة لمواطنيها والمقيمين بها، سواء للظروف العامة التي تصيب العالم بأسره ولا تستثني دولة او بيئة إلا وتتأثر بها، كالأوبئة التي تتفشى عالمياً وتصبح جائحة تهدد البشرية، أو الظروف الإقليمية مثل الحروب التي تخلف كوارث بشرية وبيئية تؤدي للنزوح القسري للسكان، بالتالي يفرض على دول الجوار تقديم العون والمساعدة للنازحين وتوفير الحد الأدنى للمتطلبات المعيشية المؤقتة لهم، وكوارث الطبيعة والبيئة القاسية التي تخلف أضراراً في البنى التحتية ويتأثر بها السكان من حيث فقدان موارد الرزق والتوقف المؤقت عن ممارسة الأنشطة الحياتية. كذلك ما تفرضه التحولات الديمغرافية والاجتماعية من تغيرات بنيوية في المجتمع، الأمر الذي يفرض على مؤسسات الدولة آليات عمل لمواجهة التأثيرات السلبية لهذه المتغيرات.

بناءً على ما سبق، تقدم الدراسة الحالية محاولة تحليلية لاستقصاء واقع منظومة الحماية الاجتماعية في سلطنة عمان كدراسة حالة، في محاولة للإجابة عن تساؤل رئيس: ما مدى كفاية برامج الحماية الاجتماعية (مالياً/ الشمول/ الاستدامة)، في توفير مظلة آمنة للمجتمع العماني؟ وتتفرع منه مجموعة تساؤلات فرعية أخرى:

- ما مكونات برامج منظومة الحماية الاجتماعية في سلطنة عمان؟
- ما الأدوار الطارئة والدائمة التي تقوم بها المنظومة؟
- هل توفر المنظومة تغطية واسعة (الشمول/ الكفاية المالية) بحيث لا تسقط مجموعات بشرية من الاستفادة؟
- هل تتحقق بالمنظومة الحالية أسس الاستدامة؟

https://doi.org/10.20428/jss.v31i9.3281

أهداف الدراسة:

تتمحور أهداف الدراسة تفصيلاً في:

- الكشف عن مكونات منظومة الحماية الاجتماعية في سلطنة عُمان ومطابقتها للواقع العملياتي.
- تحديد الأدوار الوظيفية للمنظومة كنموذج فاعل للتجربة العُمانية.

أولاً: الحماية الاجتماعية، المصطلح والدور التنموي:

يشكّل نظام الحماية الاجتماعية أهمية كبيرة في أجندات العمل الحكومية للدول، إذ تعد آلية تنظيمية للتدخلات الحكومية نحو إقرار المساواة الاجتماعية في الدولة؛ إذ يحتوي على آليات التدخل المباشر لإحداث التغيير المباشر في حياة الأفراد المحتاجين للدعم والمساندة من الحكومة التي يكفلها لهم النظام العام للدولة. وتختلف هذه التدخلات من دولة لأخرى حسب طبيعة النظام السياسي والاقتصادي للدول؛ لذا، نجد أن الاختلاف على المصطلح العام للحماية الاجتماعية متغيرا من دولة لأخرى بحسب طبيعة الإجراءات وآليات العمل التي تحقق مظلة الحماية الاجتماعية لمواطني الدولة والمقيمين بها.

تلعب الحماية الاجتماعية دوراً كبيراً في توفير الخدمات ودعمها وإعادة التوزيع وتعزيز النمو الشامل في بلدان أنحاء العالم، ويشير مفهوم الحماية الاجتماعية إلى العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وتسير سيرها الطبيعي وتنطلق من آفاق حددها المجتمع من قواعد معيارية وأخلاقية، وعلى ذلك، فهي مجموعة البرامج الاجتماعية، التي تهدف في أساسها إلى النهوض والارتقاء بالإنسان من جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية. (النجار، 2007، 193).

ويعرفها mar it hinnosaat &Tiimaas : أنها مجموعة من المعايير لحماية وتحسين رأس المال للأشخاص، حيث تساعد الحماية الاجتماعية الأفراد وعوائل الأسر والمجتمعات ليديروا دخلهم بشكل أفضل والابتعاد عن المخاطر التي تجعلهم محرومين من العيش بمستويات معيشية مناسبة كغيرهم من بقية الأسر الأخرى. (Summary: 2004, 8).

وعرفها (معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية) بأنها تهتم بإدارة الحالات والمخاطر التي تؤثر على رفاهية الشعب وتتكون الحماية الاجتماعية من السياسات والبرامج الرامية للحد من الفقر والضعف، من خلال رفع كفاءة أسواق العمل مما يؤدي إلى التقليل من تعرض الناس إلى المخاطر وتساعدهم في إدارتها سواء كانت مخاطر اجتماعية أو اقتصادية أو التي من الممكن أن يتعرضوا إليها كالبطالة والاقصاء الاجتماعي فضلاً عن المرض والعجز والشيخوخة (معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، United Nations Research Institute for Social Development (unrisd.org).

يُعرف نظام الحماية الاجتماعية في فرنسا بأنه مجموعة من الآليات، التي تضمن موارد بديلة للأفراد الذين يجدون أنفسهم ضحايا المخاطر، التي لا يستطيعون مواجهتها، وتتجاوز حدود مداخيلهم. ومن بين هذه المخاطر المرض، البطالة، حوادث الأعمال. وتوسع مفهوم أنظمة الحماية الاجتماعية لاحقاً ليُغطي عوزاً مستديماً، ولا يأتي على حاجات طارئة كالأمومة، الأسرة التي لديها أكثر من ولدين تقل أعمارهم عن 17 سنة، الكهولة والتقاعد)، وهكذا تكاملت منظومة الحماية الاجتماعية في فرنسا (معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية، United Nations Research Institute for Social Development).

ويعرفها (هاشم، 2018، 21) مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تمكين الفقراء من خلال تزويدهم بالمهارات المطلوبة والأصوات التي تحقق لهم الحرية وتزويدهم بحقوقهم للعيش بكرامة، أو يقصد بها الأساليب المتبعة لحماية المجموعات التي تتعرض لمخاطر كبيرة وتهدف إلى حمايتها من نتائج العمليات الاقتصادية والمساواة والترويج للرفاه الاجتماعي والتلاحم. وتشمل الحماية الاجتماعية الخدمات المقدمة للعاطلين عن العمل وإمكانية الحصول على التعليم والخدمات الصحية وشبكات السلامة وغيرها وللحماية الاجتماعية إجراءات معينة تتبعها لتحقيق هدفها اتجاه أفراد المجتمع بما فيهم فئة الفقراء. ومن أهم هذه الإجراءات. (هاشم، 2018، 24).

- شبكات الأمان للدخل والاستهلاك في تجانس فترات الأزمات أو الإجهاد مثل المساعدات الاجتماعية للفقراء، الذين يعانون فقراً مزمناً.
- التدابير الوقائية التي تسعى لتجنب الحرمان مثل التأمين الاجتماعي والمعاشات واستحقاقات الأمومة.
- التدابير التعزيزية التي تهدف إلى تعزيز قدرات متوسطي الدخل وتوفير فرص حقيقية لهم للخروج من دائرة الفقر.
- التدابير التحويلية التي تسعى إلى معالجة شواغل العدالة الاجتماعية والاستبعاد من خلال التمكين الاجتماعي مثل نقابات العمال وبناء سلطة تسهم في صنع قرارات تخص المرأة (هاشم، 2018، 24).

رغم اختلاف تطبيقات أنظمة الحماية الاجتماعية، إلا أنها تمثل أداة نظامية نحو كفالة مبدأ العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات من خلال ضبط ميكانزمات التفاعل الاجتماعي والحفاظ على توازن عملياته الداخلية، إذ أن توفير الاحتياجات الضرورية للأفراد داخل المجتمع الواحد ، والحفاظ على توفير المتطلبات المعيشية لهم والسعي نحو الوصول لمستويات مقبولة للرفاهية الاجتماعية، من شأنه تحقيق السعادة والرضا وصولاً للأمن والاستقرار الاجتماعيين.

متطلبات الاستدامة التنموية توجب تحقيق التوازن في الأداء بين مسارات العمل التنموي المختلفة، بتقليص الفجوات التي يوجدها التفاوت الطبيعي في أداء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمعات، ويتحقق ذلك بأدوات التدخل المباشر التي تنتهجها الحكومات في تغطية تلك الفجوات؛ إذ تمثل أنظمة الحماية الاجتماعية الأداة التنظيمية في الوصول الى مستهدفات التوازن التنموي والاستقرار الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

فيما يخص مصطلح الحماية الاجتماعية وتطبيقاتها في سلطنة عمان؛ تراوحت عبرات فترات التاريخ العُماني في شكلها التقليدي المتعارف عليه في المجتمعات البشرية، الذي يرتكز على فعاليات التضامن الاجتماعي الذي يوجبه الدين الإسلامي والقيم الاجتماعية للمجتمع العماني؛ إذ عُرف تاريخياً بأوقاف المال والصدقات والتبرعات والزكاة بصورة متطابقة مع واقع المجتمعات العربية والإسلامية، فقد كانت تمثل هذه الفعاليات صمام الأمان الاجتماعي لهذه المجتمعات على مر التاريخ. ومع قيام الدولة المدنية الحديثة في نهضة يوليو 1970م، سعت الحكومة إلى بناء إطار مؤسسي لبرامج الحماية الاجتماعية الموجهة للمواطنين، وأيضاً في بعض البرامج تشمل المقيمين من رعايا الدول الأخرى.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i9.3281

ثانياً: واقع نظام الحماية الاجتماعية في سلطنة عمان:

تماشياً مع التطبيقات التنموية العالمية، سعت سلطنة عمان في إنشاء نظم الحماية الاجتماعية، أو ما يعرف بشبكة الأمان الاجتماعي؛ إذ توفر هذه النظم مظلة لحماية السكان من التأثيرات السلبية لمختلف الظروف القسرية التي تصيب المجتمع ككل أو الأفراد بشكل جزئي، الأمر الذي يستوجب وجود آليات دعم وتمكين للمجتمع والأفراد على تجاوز الظروف القاهرة والقسرية؛ إذ يتكون نظام الحماية في سلطنة عمان من عدد من البرامج التي توفر الدعم المتعدد للمجتمع والأفراد، بعضها تقدم دعماً مباشراً، وبرامج أخرى توفر تسهيلات ومزايا تساعد في توفير تغطية آمنة للسكان.

وتتمثل هذه البرامج في عدد من الأنظمة المختلفة؛ منها: ما يخص الحماية لما بعد الخدمة للمتقاعدين سواء كان في القطاع الخاص والقطاع الحكومي ومشاريع الدعم الإسكاني؛ كالمساكن الاجتماعية، القروض الاسكانية المدعومة، وأنظمة رعاية للفئات ذوي الاحتياجات الخاصة وأنظمة حماية للمسنين وحماية الطفل والمرأة والأسرة، ونستعرض تفاصيل هذه الأنظمة فيما يأتي:

1. أنظمة الحماية لما بعد الخدمة؛

تعد أنظمة الحماية ما بعد الخدمة أهم مكونات نظام الحماية الاجتماعية، لكونه يوفر مظلة حماية لقطاع واسع من المجتمع، أفراداً وأسراً، حيث يستفيد من البرنامج أجيال متتابعة من السكان، سواء مشتغلين سابقاً أو أسرهم بعد وفاة رب الاسرة، وتمتد حماية أفراد الأسرة بموجب الاستحقاق القانوني الذي توفره لهم التشريعات الناظمة لهذه الخدمة العامة؛ لذلك نجد أن المستفيدين من البرامج المتنوعة التي يتكون منها نظام الحماية الاجتماعية؛ تتركّز استفادة غالبيتهم من برنامج الحماية لما بعد الخدمة، وهذه الحالة تنطبق على جميع الدول التي تطبق مبدأ إلزامية الاشتراك في برنامج الحماية ما بعد الخدمة أو ما يعرف بخدمات التقاعد.

تتوزع التغطية التأمينية والتقاعدية للعاملين العمانيين على عدة مؤسسات رسمية بالدولة؛ إذ تتواجد بسلطنة عُمان (13) مؤسسة عاملة في هذا المجال، هذا العدد من المؤسسات فرضته طبيعة الهيكلة الإدارية للدولة في فترة مأسسة الدولة الحديثة، التي بدأت منذ عام: 1970م. ولأجل توفير تغطية شاملة لجميع المنتسبين لقطاعات العمل المختلفة، تم على ضوء ذلك استحداث مؤسسات التقاعد والتأمينات تباعاً لتتزامن مع المرحلة الزمنية لتنظيم قطاعات العمل كلاً على حدة.

أ. الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية (www.pasi.gov.om:2023) أنشئت عام: 1991م لتوفر تغطية تقاعدية إلزامية لجميع العاملين العمانيين في القطاع الخاص، تعمل هذه الهيئة بموجب قانون التأمينات الاجتماعية رقم (91/72)، وتعديلاته، الذي يغطي جميع العمانيين العاملين في القطاع الخاص، وفقاً لتعريف قانون العمل العماني، وتوفر خدمات تأمينية متعددة لتحقق تغطية شاملة للعاملين العمانيين في القطاع الخاص ومن في حكمهم، وتتجسد تلك الخدمات في الآتي:

- نظام العاملين داخل السلطنة؛ يوفر حماية اجتماعية ضد مخاطر الشيخوخة والعجز والوفاة ومخاطر التعرض لإصابات العمل والأمراض المهنية.
- نظام العمانيين العاملين لحسابهم الخاص ومن في حكمهم؛ من أجل تحقيق تغطية شاملة استحدث نظام التأمينات الاختياري للعاملين خارج القطاع الخاص المنظم، ويشمل العاملين لحسابهم الخاص وأصحاب الأعمال وأصحاب المهن الحرة ومن في حكمهم. ويوفر لهم حماية اجتماعية ضد مخاطر الشيخوخة والعجز والوفاة.

- نظام العمانيين العاملين بالخارج ومن في حكمهم: يطبق النظام اختيارياً للعمانيين العاملين خارج السلطنة وخارج دول مجلس التعاون الخليجي، ويشمل العمانيين العاملين في السفارات والقنصليات والهيئات الدولية العاملة في السلطنة، ويتضمن خدمات التغطية ضد مخاطر الشيخوخة والعجز والوفاة.
- نظام مد الحماية التأمينية: يقصد به مد الحماية التأمينية للمواطنين الخليجيين العاملين بدول مجلس التعاون الخليجي في أي دولة غير دولهم، ويطبّق بصفة إلزامية على جميع العمّال العاملين في القطاع الخاص الذين يعملون لدى أي صاحب عمل يزاول نشاطه في إحدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- نظام الأمان الوظيفي: هو مشروع وطني مبني على أساس التكافل الاجتماعي، ويُعنى بتوفير الحماية الاجتماعية للعمانيين المنهية خدماتهم من العمل لأسباب خارجة عن إرادتهم، بحيث يوفر لهم النظام دخل شهري يكفل لهم ولأسرهم معيشة لائقة لحين توفر فرصة عمل أخرى.

ب. صناديق التقاعد الحكومية

يوجد في السلطنة عدد من الصناديق التي تقدم خدماتها لمنتسبيها حسب الأنظمة واللوائح التي تحدد نظام عملها، ومن أهم هذه الصناديق: صندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية، صندوق تقاعد منتسبي القوات المسلحة، وصندوق تقاعد منتسبي الحرس السلطاني، صندوق تقاعد منتسبي شرطة عُمان السلطانية، وبعض من الصناديق الأخرى كصندوق تقاعد تنمية نفط عُمان (البوسعيدي، 2010، 5). ويلاحظ تعدد المؤسسات التقاعدية في قطاعات العمل الحكومي، المدني والعسكري، وكما أسلفنا، حدث ذلك في فترة البناء المؤسسي للدولة؛ إذ تتزامن مع تأسيس قطاعات العمل المختلفة تتأسس معها مؤسسات خدمات التقاعد الخاصة بها.

هذا العدد الكبير في مؤسسات العمل المتجانسة، كان مدعاة للنظر ضمن مشروع إعادة الهيكلة التي تقوم بها حكومة سلطنة عُمان حالياً؛ فقد صدر المرسوم السلطاني رقم (33/ 2021)، الذي قضى بإنشاء صندوق للحماية الاجتماعية (صندوق الحماية الاجتماعية (2023) https://www.spf.gov.om) وأيضاً صندوق تقاعد الأجهزة العسكرية وذلك في إطار سعي السلطنة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي من بعدة ممكنات اقتصادية إحداها إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة ليكون أكثر كفاءة وفاعلية ويحقق توفيراً في النفقات الإدارية. كما أن إعادة هيكلة صناديق ومؤسسات التقاعد من شأنه تحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية؛ منها: توحيد المزايا والخدمات التقاعدية والتأمينية في صياغة جديدة تضمن المساواة في الحقوق والامتيازات للمتقاعدين على مختلف انتماءاتهم الوظيفية السابقة، وتضمن شمولية التغطية لكافة المنتسبين على مختلف قطاعات العمل المختلفة. كما أن النظام الجديد (صندوق الحماية الاجتماعية) أضاف منافع جديدة للاستحقاق للمنتسبين للصناديق السابقة:

- بتحسن المنافع وإضافة منافع جديدة بما يواكب النمو الاقتصادي للبلد؛ إذ إن النظام الجديد يضمن زيادة سنوية في المعاشات التقاعدية تبعاً للنمو الاقتصادي، الذي يصاحبه ارتفاع في معدلات التضخم، لذلك يعمل النظام الجديد على تحسين المستوى المعيشي للمتقاعدين وضمان تكافؤ في الدخل مع الظروف المعيشية العامة للمواطنين.
- النظام يوفر برنامج الادخار للعاملين الذين يعملون بأكثر من نشاط مهني، بحيث يكون النشاط الأول رسمياً منتظماً، والثاني نشاط حر، حيث بالإمكان تسجيل الأنشطة المهنية الحرة ضمن برنامج تأمين العمل.
- تأمين اجازات الأمومة لكلا من الزوجين، بحيث تكون (98) يوماً للأم، و(7) للاب، مدفوعة الأجر بالكامل.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i9.3281

- النظام الجديد أضاف العاملين الأجانب الذين يعملون في السلطنة، بحيث يتم شمولهم بالتغطية التأمينية التي يوفرها (صندوق الحماية الاجتماعية) بحيث يستفيدوا من عدة منافع يقدمها الصندوق لهم، منها تغطية حالات الإصابة أثناء العمل، والوفاة والعلاج والأمراض المهنية.

2. مشاريع دعم الاسكان؛

أهم متطلبات الرفاه الاجتماعي الذي تسعى الدول لتحقيقه؛ وصولاً لإنجاز أهداف التنمية المستدامة، توفير المسكن اللائق والمناسب للأفراد والأسر، تسعى سلطنة عُمان لتوفير مظلة تغطية شاملة للمواطنين في الحصول وتيسير الحصول على المسكن المناسب؛ لذلك استحدثت الحكومة عدد من البرامج التي تمكّن المواطنين من حق تملك المسكن الخاص بهم، بدءاً بتوفير منحة أرض سكنية لكل رب أسرة، ثم مساعدته في الحصول على التسهيلات والدعم لبناء أو شراء أو تجهيز المسكن المناسب بالبرامج الآتية:

أ. برنامج الوحدات السكنية

يهدف برنامج الوحدات السكنية إلى توفير وإنشاء مجمعات سكنية للمواطنين من ذوي الدخل المحدود، وتتوافر في هذه المجمعات العديد من المرافق والخدمات الضرورية من مسجد وسبل عامة وأسواق ومراكز حرفية ومدرسة وطرق حديثة؛ إذ تسهم في زيادة ارتباط السكان بقراهم المحلية وتمكنهم من ممارسة أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية كالحرف التقليدية والزراعة والصيد والرعي من خلال توفير المسكن الملائم مشمولاً بمرافقة وخدماته المختلفة. (وزارة الإسكان، سلطنة عُمان، omanportal.gov.om:2023).

ب. برنامج المساعدات السكنية:

يهدف إلى مساعدة الأسر من ذوي الدخل المحدود، الذين لا يتجاوز دخلهم الشهري عن (300) ريال عماني والأسر المندرجة تحت مظلة الضمان الاجتماعي، وتمنح المساعدة مرة واحدة فقط لبناء مسكن أو ترميم مسكن قائم أو إجراء إضافات عليه أو إعادة بنائه بحد أقصى بقيمة (20,000) عشرين ألف ريال عماني هبة من الدولة لا ترد، وفي حالة وفاة صاحب طلب المساعدة السكنية ينتقل الطلب إلى أبنائه القاصرين مع الاحتفاظ بالأولوية السابقة في الطلب (وزارة الإسكان، سلطنة عُمان، omanportal.gov.om:2023). بدأ هذا البرنامج في عام 1991م، حتى يتم تجاوز السلبيات التي صاحبت بناء المساكن الاجتماعية والمتمثلة في انتقال المواطنين من محل إقامتهم الأصلية؛ الأمر الذي يقلل من ارتباطهم بقراهم وأنشطتهم الاجتماعية والاقتصادية. (البوسعيدي، 2010، 10).

ج. برنامج القروض السكنية:

يتيح برنامج القروض السكنية للمواطنين الحصول على قروض سكنية بدون فوائد للمواطنين من ذوي الدخل المحدود، الذين لا يقل دخلهم عن (301) ريال عماني شهرياً، ولا يتجاوز (400) ريال عماني عند تقديم الطلب ولا يزيد عن (500) ريال عماني عند حصول الموافقة، أما أصحاب الحِرَف فيتم تقدير الدخل بحساب متوسط دخلهم الشهري خلال السنة الواحدة، على أن يكون في حدود المبلغ المشار إليه حينما يصل الدور إليهم، ويبلغ الحد الأقصى للقرض (20) ألف ريال عماني، ويسدد على أقساط شهرية لا تتجاوز (25٪) من إجمالي دخل المقترض، وتكون الأولوية في استحقاق القروض السكنية للحالات التي يهدم مسكنها كلياً أو جزئياً؛ بسبب حريق أو كوارث طبيعية وأية حالات أخرى تقدرها الوزارة، وفي غير الحالات المشار إليها تكون الأولوية بحسب تاريخ تقديم الطلب. (وزارة الإسكان، سلطنة عُمان، omanportal.gov.om:2023).

د. برنامج دعم قروض بنك الإسكان العماني:

يقدم بنك الإسكان العماني قروضاً سكنية لفئات اجتماعية مختلفة مع إعطاء أولوية لأسر الدخل المحدود، وهناك مجموعة من الشروط يجب توافرها من أجل الحصول على القرض السكني من بينها أن يكون له دخل شهري ثابت؛ لكي يتمكن من الحصول على القرض وغيرها من الشروط (بنك الإسكان العماني، ohb.co.om:2023).

تأسس بنك الإسكان العماني (ش. م. ع. م)، كشركة إسهام عمانية في 11 / يوليو/ 1977م، برأسمال البنك مصرح به ومدفوع بالكامل (30) مليون ريال عماني؛ لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للمواطنين. وفي عام (1992م)، تم تعميم رأس مال البنك بالكامل؛ إذ قامت بعض صناديق التقاعد العاملة بالسلطنة بشراء حصة أسهم الشركاء (بنك الإسكان العماني، ohb.co.om:2023). يقدم البنك قروضاً سكنية (شراء/ بناء) منزل، مدعومة من الحكومة على أربع شرائح بحسب تدرج الدخل الشهري لصاحب القرض؛ إذ تبدأ فوائد القروض من (1٪) لفئة الدخل 400 ريال شهرياً، و (2٪) لفئة الدخل أقل من 401 - 700 ريال شهرياً، و(3٪) لفئة الدخل من 701 - 1000 ريال شهرياً، وفئة أكثر من 1000 ريال شهرياً (4٪).

3. المساعدات الاجتماعية؛

تتنوع المساعدات الاجتماعية التي توفرها الحكومة لتقديم الدعم المالي المباشر للأفراد والأسر على أشكال متنوعة كالمعاشات الشهرية والمساعدات المالية والمادية في أوقات الطوارئ والأزمات بهدف تحصين المجتمع من الوقوع في الفقر والعوز، الى جانب المساعدات التي يوفرها قطاع العمل الخيري الذي تقوم به المؤسسات والجمعيات الخيرية ومساهمة شركات القطاع الخاص ضمن مبادرات المسؤولية الاجتماعية، ومساهمات صندوق الزكاة، وكذلك ما تقدمه الأوقاف الكثيرة من عوائد على الأموال الموقوفة للأجر والإحسان. تنوع هذه البرامج يجسّد الشراكة الحقيقية بين قطاعات المجتمع الثلاثة: الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي في توفير مظلة آمنة تقي المجتمع من العوز والحاجة؛

أ. الضمان الاجتماعي:

يعرّف بأنه مساعدة شهرية تتحصل عليه الفئات المذكورة بحسب قانون الضمان الاجتماعي ويتم تقديم هذه المساعدة بحسب شروط وإجراءات معينة، تسهم في تلبية المتطلبات المعيشية لكل الفئات والخروج من الظروف المعيشية الصعبة، التي قد تعاني منها الفئات قبل وقوعها تحت مظلة الضمان الاجتماعي (الوهيبية، 2017، 10). ويُعدُّ الضمان الاجتماعي في السلطنة أوسع نطاق في الاستحقاق من أنظمة الحماية الأخرى؛ مثل: التأمينات الاجتماعية ومعاشات التقاعد والمساعدات الاجتماعية والنقدية، التي تقدمها بعض المؤسسات في الدولة، وكذلك بعض الأفراد المقتدرين؛ نظراً لأن الضمان الاجتماعي يقدم خدماته لشريحة كبيرة في المجتمع، وتسعى الدولة من خلال هذا النظام ضمان معيشة مناسبة للمواطنين بالرغم أن الحكومة بمفردها تتحمل كل أعباء تمويل هذا النظام. والجدير بالذكر بأن الضمان الاجتماعي في السلطنة هو نظام للمساعدات الاجتماعي يقدم للفئات المحتاجة والضعيفة وليس نظاماً للتأمينات الاجتماعية ويعود ذلك إلى أن المساعدات والتأمينات الاجتماعية ما هي إلا صور وأشكال للضمان الاجتماعي الذي يتكون من مجموعة من الوسائل القانونية التي تهدف إلى تحقيق الأمان الاجتماعي. (الحبسي، 2017، 19).

https://doi.org/10.20428/jss.v31i9.3281

وفقاً للاستحقاق القانوني الذي يوفره قانون الضمان الاجتماعي (1984/87) تتعدد الفئات المستحقة للمعاش الشهري بالآتي: الأيتام – الأرامل – المطلقات - الأسر الغائب عنها معيلها (مهجورات العائل) - البنات غير متزوجات (يتيمات تخطين سن الرشد) - الشيخوخة (رجال/ نساء)- أسرة السجين - العاجزون (الأشخاص ذوو الإعاقة).

وبحلول عام 2024م، تبدأ سلطنة عُمان مرحلة جديدة في إدارة وتشغيل نظام الحماية الاجتماعية، الذي يأتي تطبيقاً لقانون الحماية الاجتماعية (2023/52)، (صندوق الحماية الاجتماعية (2023) https://www.spf.gov.om) الصادر في 19/ يوليو/ 2023م، بحيث يتولى صندوق الحماية الاجتماعية صرف المعاشات التقاعدية ومعاشات المساعدة الاجتماعية للفئات المستحقة بموجب القانون الجديد، حيث ضمن القانون الجديد استحقاقات مجزية للفئات الاجتماعية المشمولة سابقا بقانون الضمان الاجتماعي وبرواتب شهرية أعلى، وذلك حسب فئات الاستحقاق الآتية:

- منفعة الشيخوخة، بحيث تشمل جميع المواطنين ممن بلغ سن 60 سنة فأكثر، دون قيد مشروط بوجود الدخل.
- منفعة الأرامل والأيتام والمطلقات.
- منفعة الطفولة، وتصرف لجميع الأطفال العمانيين من هم دون 18 سنة، دون قيد مشروط بوجود الدخل.
- منفعة الأشخاص ذوي الإعاقة.
- منفعة الباحثين عن عمل أول مرة.
- منفعة الأمومة.
- منفعة دعم دخل الأسرة، للأسر التي لا تملك دخل شهري منتظم.

ب. مساعدات الطوارئ والإغاثة:

تتولى اللجنة الوطنية لإدارة الكوارث والطوارئ إدارة المنظومة الوطنية لحالات الطوارئ؛ إذ تتكون اللجنة من ممثلي المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية، التي تشترك ضمن المنظومة الوطنية لحالات الطوارئ في الاستجابة السريعة للحالات الطارئة العامة التي تتعرض لها البلاد. منهج المنظومة في العمل بصورة تشاركية بين المؤسسات المعنية كلاً بحسب الاختصاص الوظيفي.

وتتولى وزارة التنمية الاجتماعية قطاع الإغاثة تشغيل وإدارة القطاع وقت الازمات العامة الطارئة، وكذلك تستمر خدماتها في الإغاثة وتقديم المساعدات للحالات الخاصة والفردية بحكم اختصاصها الوظيفي، حيث معنية بتقديم مساعدات للحالات المختلفة أوقات الطوارئ والأزمات، سواء كانت فردية أو جماعية بحسب نوعية الوقائع، وتشمل المواطنين والمقيمين بحسب الظروف (وزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة ع ثمان (2023)، mosd.gov.om). وفي هذا البند تنقسم المساعدات إلى نوعين:

- مساعدات مالية مباشرة تصرف للأفراد والأسر وفقاً لاستحقاق معيّن، تنظمه إجراءات صرف رسمية، كالعلاوات المرضية، التي تصرف للأشخاص الذين يعانون من أمراض تستدعي المتابعة الدورية للمستشفيات وذلك للتخفيف عنهم في تكلفة التنقل والمراجعات المتكررة للمستشفيات، والمساعدات النقدية للأفراد المتأثرين ببعض الظروف الاستثنائية كحرائق المنازل أو فقدان مورد الرزق نتيجة للسيول والأمطار، أو مساعدات نقدية غير مباشرة كالدعم المقدم للأسر المحتاجة لتعزيز الدخل والأسر المنتجة.

- مساعدات عينية تتمثل في توفير مساكن مؤقتة أو استئجار مساكن مؤقتة لظروف استثنائية، وتقديم مستلزمات معيشية كالمواد الغذائية أو المفروشات والآثاث، وتحمّل تكاليف توصيل خدمات الكهرباء والماء للمساكن، كذلك توفير المعينات الطبية والأجهزة التعويضية للمحتاجين لها.

4. برامج الرعاية والتأهيل؛

توفر حكومة السلطنة برامج متنوعة للرعاية والتأهيل للفئات المحتاجة، وذلك بهدف تنمية المورد البشري واستثماراً في رأس المال البشري، الى جانب الفعاليات الطبيعية للاهتمام بالإنسان وبناء القدرات التعليمية والحماية الصحية له، أيضاً توجد مساقات رعائية وتأهيلية متخصصة للفئات الخاصة، كرعاية المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والاحداث الجانحين والأطفال المعرضين للإساءة والنساء اللواتي بحاجة للحماية من العنف الأسري (وزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عمان (2023). mosd.gov.om).

- برنامج الرعاية المنزلية؛

تقوم فلسفة هذا البرنامج على تقديم الخدمات الصحية العلاجية والتأهيل النفسي والدعم الاجتماعي للمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة في بيئتهم الطبيعية وسط أسرهم، كذلك دعم الأسر التي تقوم برعاية هذه الفئات بصرف معونة مالية شهرية، وتقديم تسهيلات ودعم استثنائي في حالات استقدام عاملة منزل لخدمة هؤلاء الأشخاص بالإضافة لتوفير المستلزمات الطبية من غيارات ومراتب طبية خاصة وأجهزة تعويضية كالكراسي المتحركة والعكازات والمعينات الحركية، والمساعدة في تهيئة البيئة المكانية للمنزل بالمرافق الخاصة بحيث يكون مهيئًا للحركة التي تتناسب ظروف الحالة.

- مؤسسات الرعاية الخاصة؛

تشمل مؤسسات الرعاية الخاصة على دُور ومراكز الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة، مثل الأشخاص شديدي الإعاقة الذين يحتاجون رعاية وعناية خاصة، وأطفال التوحد، مؤسسات إصلاح الأحداث الجانحين ومؤسسات رعاية الاحداث المعرضين للانحراف، ومراكز رعاية الطفولة، ودار رعاية المسنين، ممن لا يتوافر عائل لهم أو أسرة قريبة تتحمل رعايتهم (دار واحدة بولاية الرستاق).

- برامج الحماية النوعية؛

تتضمن هذه النوعية من البرامج في مجموعة من اليات العمل المتفرقة لتوفير مظلة حماية للأشخاص المعرضين للإساءة، ومن أمثلتها: اللجنة العمانية لحقوق الانسان، اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، لجان الحماية للأطفال المعرضين للإساءة، فرق مكافحة التسول، دُور الحماية للنساء اللاتي تعرضن للعنف المنزلي.

ثالثا: الأدوار الطارئة والدائمة التي تقوم بها المنظومة

على الرغم مما توليه الحكومة من اهتمام بالغ وواضح الأثر لدعم الفئات، التي يشملها أنظمة التقاعد لما بعد الخدمة والمساعدات الاجتماعية بأنواعها، لمن لا يمتلك مصدر دخل شهري ثابت، إلا أن في ظل التطوّر الكبير المتسارع الذي طرأ على المجتمع العماني في الآونة الأخيرة؛ بسبب العمليات التنمويّة والتغير في خطط السياسات الاجتماعية كرفع الدعم عن أسعار وقود السيارات، وتطبيق القيمة المضافة، وغلاء المعيشة. نتج عن ذلك آثار عميقة في جوانب الحياة ناهيك عن انتشار جائحة كورونا (كوفيد19) وما أحدثته هذه الجائحة من مخاطر اجتماعية، اقتصادية، وبيئية، أثر على رفاهية أسر وأفراد المجتمع بما فيها الأسر والأفراد المستفيدين من أنظمة

https://doi.org/10.20428/jss.v31i9.3281

الحماية الاجتماعية وأدى إلى مشكلات اقتصادية كفقدان مصادر تعزيز الدخل الجانبية حيث يمتلك المتقاعدون بعض المشاريع التجارية الصغيرة، ومشكلات اجتماعية بسبب الفترات الزمنية التي فرضت فيها حالة منع التجول أثناء فترة انتشار الجائحة، مما تسبب في نشوء مشكلات اجتماعية ونفسية لدى الكثير من أفراد المجتمع. بروز هذه التحديات يُعد اختبار حقيقي لفاعلية منظومة الحماية الاجتماعية، التي تتجسّد في توفير مظلة آمنة لأفراد المجتمع للتخفيف من وطئت تلك المشكلات.

لذلك يعوّل على منظومة الحماية الاجتماعية العمل على تحقيق أدوارها المسندة عليها في الظروف الطارئة، التي تحل على البشر كظروف الطبيعة أو الاحداث السياسية السيئة التي تترك آثارا مأساوية على الشعوب والمجتمعات، والأوضاع العامة للمجتمعات، التي تنتج عن عدم الاتساق والتوازن في تفاعلات الانساق الاجتماعية بالمجتمعات مثل ما نشهده اليوم من تقدم هائل في التكنلوجيا والاتصال، في الوقت نفسه نشهد جمود في منظومة القيم، مما نتج عنه اختلال كبير في التفاعلات الاجتماعية نتج عنه مشكلات لا حصر لها في عموم المجتمعات الإنسانية دون استثناء. لذلك تكون الأدوار المسندة على منظومة الحماية الاجتماعية دائمة في ضبط عملية التفاعل من خلال سد الفجوات التي تنتج عن التفاوت في عمليات تسارع النمو والتطور بين الانساق الاجتماعية المختلفة، وأدوار طارئة تكون بتقديم المعونة والدعم لأفراد المجتمع خلال الأزمات المتنوعة التي تعصف بالمجتمعات سواء كانت طبيعية أو سياسية.

1. الأدوار الدائمة لمنظومة الحماية الاجتماعية، ضبط التوازن الاجتماعي؛

الأدوار المنوطة على منظومة الحماية الاجتماعية ليست منحة وعطايا خيرية، بل هي شكل تنظيمي أساسي في مأسسة الدولة الحديثة؛ إذ إن التحولات المعاصرة للتنظيمات الإدارية للدولة يوجب عليها تنظيم قطاع المساعدات الاجتماعية داخل الدولة بشكل رسمي ومؤسسي، بعيداً عن الأنشطة والأدوار التقليدية، التي تتم في المجتمعات سابقا من منظور ديني وقيمي؛ إذ توكل هذه المهمة للمبرات والعمل الخيري وأنشطة توزيع الزكاة والصدقات. وتقوم فلسفة الدولة الحديثة على إدارة موارد البلد وتؤول لها صلاحيات الترخيص والتقنين والإدارة لمصادر الدخل القومي للشعب، لذلك يوجب عليها العقد الاجتماعي بأن تؤمّن لأفراد الشعب السبل التي تكفل لهم حياة كريمة داخل الوطن، وعلى هذا الأساس تكفل دساتير الدول حقوقاً أساسية للمواطنين، منها تأمين الاستقرار الاجتماعي وتحقيق المساواة والفرص المتساوية للعيش المشترك للجميع داخل الدولة.

ضرورة وجود منظومة للحماية الاجتماعية هو حق دستوري للمواطنين، وعلى الدولة أن تقوم بتنظيم وإدارة هذا القطاع حتى تضمن وجود استقرار اجتماعي من خلال تحقيق الأمان المعيشي للأسر والأفراد. هذا الاستقرار الذي توفره المنظومة كفيل بتعزيز روح الانتماء الوطني لدى الشعب، عندما يشعر الانسان بطمأنينة في معيشته ومستقبل حياته وأبنائه داخل وطنه، وأن الوطن يكفل له العيش بكرامة حين تعصف به ظروف الحياة المختلفة، يكون ممتناً لهذا الوطن الذي يحتويه، يوفر له الحماية والامن والاستقرار والعيش الكريم. لذلك أحد الأدوار الرئيسة لمنظومة الحماية الاجتماعية بصورة غير مباشرة؛ تعزيز روح الانتماء الوطني لدى أفراد الشعب، هنا توفي الدولة بواجباتها نحو مواطنيها استجابة لمبدأ التعاقد الاجتماعي الذي يقره الدستور والنظام السياسي للبلد.

في الأدوار الدائمة لمنظومة الحماية الاجتماعية كما تشير أدبيات الأمم المتحدة أن الحماية الاجتماعية لها أدوار بارزة واضحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتسعى إلى تحقيق الآتي (الأسكوا، 2015، 3-4):

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان من خلال استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030. ضمان يمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرف فيها وغيرها من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام 2030م.
- بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام2030م.
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار بتحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيدة والفعالة والميسورة التكلفة.
- تحقيق المساواة بين النساء والاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها بتوفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخلياً على الصعيد الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً.
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها اعتماد سياسات مثل السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجياً.
- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة التي لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كل المستويات.

لذلك تحل الحماية الاجتماعية في موقع الأولوية في المناقشات الجارية حول خطة التنمية الاجتماعية لما بعد عام 2015م، للأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة وتؤكد بأهمية العمل على إتاحة الخدمات الاجتماعية للجميع وضرورة توفير الحماية الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع وتعزيز النمو والقدرة على الصمود والعدالة والتماسك الاجتماعي وتشجع المبادرات الوطنية المحلية التي تهدف إلى توفير الحد الأدنى للحماية الاجتماعية لجميع المواطنين. (الاسكوا، 2015، 3).

2. الأدوار الطارئة لمنظومة الحماية الاجتماعية، الإسناد والدعم:

الأدوار الطارئة للمنظومة لا تقل شأناً عن الأدوار الدائمة، فهي أشمل في الدور، من حيث أنها لا تقتصر على مواطني الدولة فقط، بل تشمل كافة المقيمين على أرض البلد. حين تحل الظروف الطارئة، الطبيعية أو البشرية، فإنها لا تستثني أحداً ولا تميز بين مواطن ومقيم، لذلك تأثيراتها السلبية تترك معاناة على الجميع. وعلى هذا الأساس تكون أدوار منظومة الحماية الاجتماعية تشمل الكل دون تمييز في حالة الظروف الطارئة، فالدولة تكون ملزمة بتوفير مظلة امان اجتماعي للكل من دون استثناء حتى تعالج تأثيرات تلك الظروف.

وهناك عدّة استراتيجيات للوقاية من المخاطر الاجتماعية لحماية الأفراد والأسر كما يراها Asenova لحمايتهم ووقايتهم من التعرض للمخاطر السلبية، وأيضا استراتيجيات التخفيف يمكن من خلالها التقليل من آثار المخاطر

https://doi.org/10.20428/jss.v31i9.3281

المحتملة الوقوع، فضلاً عن استراتيجيات تساندهم في التكيف والاستمرار ما بعد وقوع الخطر (Asenova: 2015, 41). لذلك يتوجب على الدول العمل على الاستجابة السريعة لأية مخاطر يتعرض لها المجتمع. لذا الاستجابة السريعة تمثل أحد الأدوار الطارئة التي تقوم بها المنظومة لتوفير الغطاء الآمن للأفراد والمجتمع، ويرى Heltberg أن استعمال وتطبيق آليات لإدارة المخاطر الاجتماعية تعمل بفاعلية وكفاءة عالية تعزز سياسات الرعاية الاجتماعية لأي مجتمع يحد من تعرض الأفراد والأسر للمخاطر، ويؤدي إلى القضاء على الفقر المزمن أو الفقر العابر (Heltberg: 2015, 51 on.3). وقد أشار الزايد، إلى أن تبني نهج إدارة للمخاطر الاجتماعية ستسهم في الرصد والتحليل والقياس وهي عملية مهمة في بلورة استراتيجيات وتخطيط لمواجهة الأزمات، بل وتجنبها بشكل مباشر في كثير من الأحيان وهذا الرصد قائم على نهج إدارة المخاطر الاجتماعية ويعمل على توفير مادة تساعد في فك رموز أي أزمة ومعرفة مكامن الخطر وأسبابه وطرق علاجه (الزايد، 2013، 39). إذ يرى الزايد أن أحد أبعاد نهج إدارة المخاطر الاجتماعية هو الأسرة باعتبارها الوحدة المحوريّة في بناء المجتمع، فإذا تراكمت طبقات هذه المخاطر فإنها سوف تشكل ضغطاً على الحياة الأسرية، وتعمل على تفكيكها، وتدفعها إلى حافة الانهيار. (الزايد، 2013، 55).

أوضح HeltberKg ، أن الافتقار إلى إدارة حقيقيّة للمخاطر الاجتماعية من شأنه تعميق الفقر مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية، ومع توفير آليات لإدارة المخاطر الاجتماعية يؤدي بشكل كبير في تحسين الأحوال المعيشية وتعزيز الرفاهية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي (Heltberg: 2015, 51 on.3). ووجود المنظومة بالهيكل الإداري والتنظيمي للدولة يمثل عنصر تقتضيه الضرورة، للحفاظ على المجتمع من المخاطر المفاجئة التي تصيب عمليات التفاعل الاجتماعي، وحتى تحفظ للمجتمع توازنه الطبيعي. وهذا لن يتأتى إلا بوجود إدارة للمخاطر الاجتماعية تهدف إلى توفير الإجراءات والترتيبات المناسبة لرسم خطط مستقبلية وطارئة لمواجهة المخاطر (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، 2013، 7).

ويحظى النموذج العماني في الاستجابة للحالات الطارئة بعدة تجارب مرت بها ظروف استثنائية تعرضت لها سلطنة عُمان، منها الأعاصير المدارية المتكررة لعدة أعوام: الإعصار المداري (جونو)، عام: 2007م، والإعصار المداري (فيت)، عام: 2010م، والإعصار المداري (ميكونو)، 2018م، الإعصار المداري (الشاهين)، عام: 2021م، والجائحة العالمية لكوفيد 19؛ إذ تعاملت السلطنة مع تلك الظروف الاستثنائية بقدر بالغ من المسؤولية والتعامل المنظم، مع وجود المشاركة الشعبية في الإسناد والتطوع في العمليات والأنشطة المختلفة وقت وقوع تلك الكوارث والأزمات. حيث تولت المنظومة الوطنية لإدارة الحالات الطارئة بقطاعتها المكونة من: قطاع الإغاثة والإيواء، قطاع الاستجابة الطبية والصحية، قطاع الاعلام والتوعية العامة، قطاع البحث والإنقاذ، قطاع الرصد والإنذار المبكّر، قطاع الخدمات الأساسية، المركز الوطني لإدارة الحالات الطارئة، تولت إدارة العمليات المباشرة والتنسيقية والاسناد والاستجابة السريعة لمتطلبات العمل الطارئ وقت وقوع الازمات، وفقاً للخطة الافتراضية المعدة سابقاً للمواجهة المحتملة وقت وقوع الكوارث وحالات الطوارئ.

والنجاح الذي سجلته عمليات الاستجابة خلال تلك الوقائع، يرجع إلى:

- العمليات التنظيمية الدقيقة التي تتبعها المنظومة الوطنية؛ إذ تتعامل كافة الجهات المشتركة في المنظومة بالعمل التنظيمي الدقيق وفقا لخطة الطوارئ المعدة سلفاً.

- العمل التشاركي الذي تعتمد عليه منهجية العمل؛ إذ تشترك جميع الجهات الحكومية والخاصة والأهلية ذات الصلة في الاستجابة السريعة والمباشرة وفقاً لاختصاصاتها الوظيفية واعتمادا على الأدوار المحددة لها في عمل المنظومة بناءً على خطة الطوارئ.
- عمدت إدارة المنظومة الوطنية لإقامة مناورات تجريبية على أحداث افتراضية لاختبار جاهزية المنظومة، الأمر الذي يساعد على نجاح العمل وقت الاحتياج الفعلي، وتكون جاهزيتها مستعدة للتعامل مع الظروف الاستثنائية المختلفة.

رابعاً: سمات أنظمة الحماية الاجتماعية الفعّالة:

قدرة منظومة الحماية الاجتماعية على توفير تغطية واسعة بحيث لا تسقط مجموعات بشرية داخل مجتمع الدولة، سواء أكان ضمن أدوارها الدائمة أو أدوراها الطارئة، يُعد قياساً حقيقياً للسمات الفعّالة للمنظومة، إضافة إلى سرعة الاستجابة في أثناء وقوع المخاطر الاجتماعية المتنوعة التي تعصف بالمجتمعات؛ إذ إن سرعة الاستجابة يقاس عليها كفاءة عمل المنظومة.

- مؤسسة العمل؛ تطورت سياسات الرعاية الاجتماعية في السلطنة من الجهود التلقائية، التي يغلب عليها الطابع الفردي التطوعي غير المنظم، التي يحُكمها نسق القواعد العرفية التي تفرضها العادات والتقاليد وعلاقات القربى والدين كالزكاة والصدقات إلى نظام حديث تتحمل الدولة مسؤولية الإيفاء بالتزاماته بشكلٍ أساسي ويخدم مختلف فئات وشرائح المجتمع العماني التي تقع تحت طائلة الفقر. وقد أخذ النظام الطابع المؤسسي من حيث التنظيم والتخطيط للبرامج الخاصة بتحسين مستوى المعيشة وبما يجعلها تتكامل مع استراتيجيات الدولة التنموية والتي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة بمعناها الواسع (عبدالنبي، 1993، 23). التنظيم الرسمي لأدوار الحماية الاجتماعية وأنشطتها المتنوعة أمر تفرضه مأسسة الدولة الحديثة؛ إذ إن الأنظمة التقليدية لا تتماشى مع عصر التنظيمات الرسمية لوظائف الدولة الحديثة؛ لذا، أول المرتكزات الأساسية لأنظمة الحماية الاجتماعية بأن تكون تنظيماً رسمياً تؤول تبعيته للدولة المركزية لتقوم بواجباتها الدستورية اتجاه حقوق مواطنيها والمقيمين بها. فالإطار الرسمي للمنظومة هو سمة للتنظيمات الفعّالة.
- التكامل بين المؤسسات لتغطية الأدوار الوظيفية؛ سمة التنظيم الفعّال للدولة، لضمان استدامة الأداء بين أجهزة الدولة المختلفة، حتى لا تترك فراغاً في وظائفها اتجاه المجتمع. عند حدوث الأزمات الطارئة التي تأتي بدون سابق إنذار ولا تترك مجالاً للتحوط والانتباه والاستعداد، تبرز كفاءة الأنظمة الفعّالة بالاستجابة لهذه الأزمات، وتكون حاضرة بتكاتف العمل بين الأجهزة الرسمية المتعددة كلاً يقوم بدوره في مواجهة الأزمة الطارئة وآثارها المحتملة. وأبرز مثال على ذلك ما تقوم به اللجان الوطنية لإدارة الأزمات والكوارث، حيث تحرص الدول على إيجاد منظومة رسمية للاستجابة الطارئة للأزمات والكوارث.
- الاستدامة؛ تغيُرات تزامنت مع التغيُرات المجتمعية، ولاسيما الغلاء في المعيشة ومن أبرز التغيُرات في هذا النظام كان في عام: 2011م، بإحداث تعديلات في قيمة معاش الضمان للفئات المستحقة، وأيضاً تجميد قاعدة الإلزام المعمول بها، مما استدعى توسع في مظاهر الإنفاق الحكومي على المخصصات المالية للضمان الاجتماعي. وفي الوقت نفسه شهدت الأوضاع المالية للدولة نوعا من الركود الاقتصادي والصعوبات المالية

https://doi.org/10.20428/jss.v31i9.3281

جراء انخفاض أسعار النفط، مما أثر على قدرة الدولة المالية على الإنفاق والتوسع في تطوير خدمات ومنها الضمان الاجتماعي. (الوهيبية، 2017، 4).

لابد أن تتوافر في أنظمة الحماية الاجتماعية عدد من السمات تجعلها فاعلة لذلك يرى Margaret Groshand etal من بين سمات أنظمة الحماية الاجتماعية ما يلي (Margaret Groshand etal,2008):

- التناسب: لابد أن تكون أنظمة الحماية الاجتماعية متناسبة مع الظروف في أي بلد، بحيث تكون أنظمة مصممة بشكل يخلق توازناً بين البرامج وبقية عناصر السياسة العامة.
- الشمول: بحيث تكون هذه الأنظمة لديها القدرة على تغطية كل الفئات، التي تحتاج إلى مساعدة كالفقراء والمتضررين من أية أخطار أخرى والمتضررين من أية أزمات اقتصادية، ويجب أن تكون هذه الأنظمة لديها الكفاية لدعم لأي فئة من المجتمع تحتاج إلى مساعدة.
- العدالة: لا بُد لهذه الأنظمة أن تتعامل وفق مبدأ العدالة للمستفيدين، بالسعي لتأمين المنافع للأفراد والأسر على نحو متساوٍ.
- الانسجام: يمكن لهذه الأنظمة أن يكون لها الأثر الإيجابي في تغيير سلوك الأسرة، ولضمان حصول تغيير إيجابي فلابد أن يكون أدوارها في الحد الأدنى من التناغم مع شموليتها؛ لأنه قد تضمن بناء أصول ودخل للأفراد المستفيدين كما أن برامج التحويلات النقدية المشروطة تبني رأس المال البشري للفئات المستفيدة وبالتالي تساعد هذه الأسر على رفع مستوى دخلها.

وفي السياق نفسه يرى الحايك أن هناك سمات للأنظمة الحماية الاجتماعية في الآتي (الحايك، 2017، 43):

- الكلفة الفعّالة: يجب أن توجه أنظمة الحماية الاجتماعية كل مواردها باتجاه الفئات المستهدفة كما عليها أن تقتصد في الموارد الإدارية المطلوبة لتنفيذ أهدافها وذلك عن طريق التخطيط المستقبلي لتطوير الأنظمة الإدارية، وأيضاً عن طريق الإدارة الفعّالة للموارد بما يحقق الأثر المرغوب على المدى البعيد والقريب.
- الاستدامة: لابد أن تتمتع أنظمة الحماية الاجتماعية بالاستدامة المالية والإدارية، بحيث تتسق بشكل متوازن مع باقي جوانب الإنفاق الحكومي وأن يكون أداؤها مستدام دون توقف، وتجنب الوقوع داخل دائرة التوقف؛ لأن هذا يؤدي إلى ضياع فرصة تحقيق الإدارة الفعّالة وتعزيز نجاح الأنظمة.
- الديناميكية: لابد أن تتطور هذه الأنظمة بمرور الوقت ويتغير التوازن بحسب النمو الاقتصادي والتغيرات التابعة له، وأن يتسق هذا التطور مع تطور عناصر السياسات الاجتماعية أو عند وقوع مخاطر طارئة.

الخاتمة

- بناءً على ما سبق؛ يمكننا القول: إن الحماية الاجتماعية هي نهج عملياتي تقوم به الدول لزاماً ووجوباً من منطلق دستوري، لضمان استقرار مجتمع الدولة، وحماية الافراد من مخاطر الازمات المتنوعة التي تتركها ظروف الزمن والتفاعلات الاجتماعية المختلفة. كذلك تعمل هذه المنظومة كأداة توازن تقوم بها الدولة لضبط عمليات التفاعل الداخلية لردم الفجوة التي تحدث بسبب الفارق في تسارع عمليات النمو والتطور لأنساق المجتمع المختلفة، فهي أداة تدخل نظامية تقوم بها الحكومات للتمكين الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية وفرص المساواة بإتاحة الفرص للفئات الاجتماعية التي تعاني عدم القدرة على التكيف واللحاق بمستويات النمو والتطور في المجتمع.

- التنوع في برامج وآليات عمل منظومة الحماية الاجتماعية، أمر تفرضه الحاجة لإحداث مزيد من التغطية الشاملة كماً ونوعاً؛ إذ تختلف الظروف وتتعدد المخاطر التي تعصف بالمجتمعات، وكذلك تنوع في حالات المستفيدين من برامج الدعم والتمكين التي تقدمها منظومة العمل، لذلك يتحتم أن تتنوع برامج وآليات عمل منظومة الحماية الاجتماعية لتقوم بالتغطية الشاملة، وتحقق كفاية تامة في توفير مظلة حماية للمجتمعات.
- الأدوار الطارئة والدائمة لمنظومة الحماية الاجتماعية متنوعة، تفرضها تنوع الظروف التي تعصف بالمجتمعات؛ إذ تتجسد الأدوار الدائمة في احداث الضبط والتوازن في عمليات التفاعل الاجتماعي بسد الفجوات، التي تنتج عن التفاوت في تسارع عمليات النمو والتطور بين الأنساق الاجتماعية المختلفة. والأدوار الطارئة تكون بتقديم المعونات والدعم المتنوع لأفراد المجتمع بالأزمات الطارئة.
- تتعدد السمات التي تكفل لمنظومة الحماية الاجتماعية فاعليتها، بحيث تكون منظومة شاملة من حيث التغطية، هذا الشمول يغطي جميع أفراد المجتمع، مواطنين ومقيمين، كلاً حسب نوعية الاستحقاق التشريعي الذي تكفله لهم منظومة الحماية الاجتماعية. وأهم ما يكفل نجاح عمل المنظومة، الاستدامة؛ أن الدولة معنية بضمان استمرارية كفاءة العمل بالمنظومة واستدامة عطائها، بإيجاد التمويل المالي اللازم لأنشطتها.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i9.3281

المراجع

الاسكوا، الأمم المتحدة .(2015) .*نشرة التنمية الاجتماعية: الحماية الاجتماعية أداة العدالة*.5.

البوسعيدي، راشد .(2010) .*دور شبكات الأمان الاجتماعي في الحد من مشكلات الفقر في المجتمع العماني* .بحوث ومؤتمرات، جامعة الكويت.

الحايك، فاضل محمد ماهر .(2017) .*شبكات الحماية الاجتماعية ودورها في معالجة ظاهرة الفقر في سوريا* (رسالة ماجستير). جامعة دمشق، سوريا.

الحبسي، سلطان .(2007) .*اتجاهات المستفيدين من الضمان الاجتماعي نحو الخدمات المقدمة إليهم في سلطنة عُمان* (رسالة ماجستير). الجامعة الأردنية، الأردن.

الزايد، أحمد، وآخرون .(2013) .*إشكالية السياسات الاجتماعية في إدارة المخاطر الاجتماعية بدول مجلس التعاون* .المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول الخليج العربية.

النجار، رائد محمد إسماعيل .(2017) .*برنامج الحماية الاجتماعية* .بحوث ومقالات، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين.

الوهيبية، مريم .(2017) .*المتطلبات المعيشية للأسر التي تعولها امرأة ودور شبكات الأمان الاجتماعي في مواجهتها* (رسالة ماجستير). جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان.

بعلبكي، أحمد .(2017) .*التحولات الأخلاقية والسياسية في أنظمة الحماية الاجتماعية ومنهجيتها* .الجمعية العربية لعلم الاجتماع.

عبد النبي، محمد .(1992) .*دراسات في المجتمع العماني* .دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

علي لطفي .(2008) .*المسألة الصحية بالمغرب ورهان العدالة الاجتماعية* .المجلة المغربية للسياسات العمومية، عدد مزدوج.(2/3)

هاشم، صلاح .(2018) .*الحماية الاجتماعية للفقراء: قراءة في معنى الحياة لدى المهمشين* .دار أطلس للنشر.

زمزم، هشام .(2021) .*الحماية الاجتماعية: المفهوم والوظائف والتأطير المؤسساتي والقانوني* .مجلة البوغاز للدراسات القانونية والقضائية، عدد (17-18)، 106–121.

Grosh, M., del Ninno, C., Tesliuc, E., & Ouerghi, A. (2008). *For protection and promotion: The design and implementation of effective safety nets*. Washington, DC: The World Bank.

Heltberg, R., Oviedo, A. M., & Talukdar, F. (2015). What do household surveys really tell us about risk, shocks, and risk management in the developing world? *The Journal of Development Studies, 51*(3), 209–225.

Asenova, D., Bailey, S., & McCann, C. (2015). Managing municipal austerity: Mitigation of social risks. *Local Government Studies, 41*(1), 1–19.

صندوق الحماية الاجتماعية. (2023). *الموقع الرسمي لصندوق الحماية الاجتماعية*. استرجع من https://www.spf.gov.om

بنك الإسكان العُماني. (2023). *الموقع الرسمي لبنك الإسكان العُماني*. استرجع من https://www.ohb.co.om

وزارة الإسكان والتخطيط العمراني. (2023). *الموقع الرسمي لوزارة الإسكان والتخطيط العمراني*. استرجع من https://omanportal.gov.om

وزارة التنمية الاجتماعية. (2023). *الموقع الرسمي لوزارة التنمية الاجتماعية*. استرجع من https://www.mosd.gov.om

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية. (2023). *الموقع الرسمي للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية*. استرجع من https://www.pasi.gov.om

معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية. (2023). *United Nations Research Institute for Social Development*. استرجع من https://unrisd.org

https://doi.org/10.20428/jss.v31i9.3281